مجتمع

اليونان: وفاة 5 أشخاص في عواصف وفيضانات

قال مسؤولون يونانيون إنّ ما لا يقل عن خمسة أشخاص لقوا حتفهم عندما أدت أمطار غزيرة وعواصف رعدية إلى فيضانات واسعة النطاق بجزيرة إيفيا خلال عطلة نهاية الأسبوع. وقال مسؤولون بإدارة الإطفاء إنّ الضحايا، وبينهم مسنان ورضيع، كانوا فاقدي الوعي عند العثور عليهم في منازلهم التي غمرتها المياه في إيفيا، شمال شرقي أثينا. وأضافوا أنّ السلطات ما زالت تبحث عن شخصين آخرين. وتلقت إدارة الإطفاء عشرات الطلبات لسحب الماء من المنازل والسيارات. وتعطلت حركة النقل في المنطقة. (رويترز)

كوريا الجنوبية: الأمطار تخلف 30 قتيلاً في أسبوع

قالت الحكومة الكورية الجنوبية، أمس الأحد، إنّ أسبوعاً من الأمطار الغزيرة في البلاد خلّف ما لا يقل عن ثلاثين قتيلاً واثني عشر مفقوداً، من جراء انهيارات أرضية وفيضانات وغيرها من حوادث، خصوصاً في جنوب البلاد. كذلك، تسبّب هطول الأمطار يومي الجمعة والسبت الماضيين في نزوح أكثر من 3700 شخص، إذ غمرت المياه مناطق سكنية وطرقات وحقولاً زراعية في المنطقة الجنوبية. وقالت وزارة السلامة إنّه من المتوقع أن تتعرّض العاصمة سيول، بالإضافة إلى الجنوب، لمزيد من الأمطار الغزيرة. (أسوشييتد برس)

«أفريقيا المصغرة» في باريس

يستقطب حي لا غوت دور الملقب بـ«أفريقيا المصغرة»، قرب حي مونمارتر الباريسي الشهير، أعداداً كبيرة من السائحين والمستثمرين والجامعيين في العاصمة الفرنسية، بفضل تنوعه وتاريخه الغني، بالرغم من كونه مسرحاً لمشاكل مجتمعية دفعت إلى تصنيفه إعلامياً «منطقة خطرة».

تقول الفرنسية المتحدرة من الكاميرون، جاكلين نغو مبي، وهي مؤسسة وكالة «ليتل أفريكا» السياحية: «أريد أن أعرّف الزائرين بكنوز هذا المكان، بما يتخطى الأوساخ المنتشرة في الشوارع وتداعي المباني».

وتضيف: «هذا حي تنشط فيه الدعارة وتجارة المخدرات، لكنّه أيضاً حي يعمل فيه مبدعون مشهود لهم، كما تزدهر فيه الثقافة الشعبية الأفريقية، وهو أيضاً محبوب جداً من سكانه».

يضم الحي الممتد على كيلومتر مربع واحد أكثر من 300 متجر مخصص للموضة والمطبخ الأفريقيين.

وبعد استعادة زخم حركة مناهضة العنصرية إثر مقتل الأميركي الأسود جورج فلويد على يد شرطي أبيض «لا يخجل حي لا غوت دور بهويته السوداء والأفريقية» بحسب يوسف فوفانا، وهو شاب متحدر من السنغال يعمل مصمماً لأزياء علامة تجارية عالمية للملابس. من جهته، يقول باتريك بانكس، وهو مستثمر أميركي أسود يقيم منذ سنوات في باريس، عن العنصرية في فرنسا: «هنا، أتمتع بامتياز لأنّني أميركي. عندما يسمع الناس لكنتي، تتغير طريقة خدمتهم لي وألقى معاملة أفضل. هذا محزن لأنّني أدرك أنّني أحصل على امتياز لا يتوافر لدى الآخرين».

(فرانس برس)

(ليزلي هاميلتون/ Getty)

التلوث يخيّم على سماء القاهرة

القاهرة ـ **العربي الجديد**

عاد تلوث الهواء ليسجل مستويات عالية بين سكان القاهرة الكبرى، بعد انخفاضه بشكل ملحوظ خلال الأشهر الماضية، نتيجة الإغلاق وحظر التجول بسبب تفشي فيروس كورونا في البلاد منذ منتصف مارس/آذار الماضي. حيث سجلت محطات الشبكة القومية لرصد ملوثات الهواء التابعة لوزارة البيئة والمنتشرة في المحافظات المصرية، ارتفاعاً بتركّز الملوثات في مناطق القاهرة الكبرى، في ظل الانبعاثات الناتجة عن عوادم السيارات ووسائل النقل العام، وحرق النفايات، ما أدى إلى شعور المواطنين بارتفاع شديد في درجات الحرارة، وارتفاع نسبة الرطوبة، وعدم الشعور بالارتياح العام داخل وخارج المنازل. ويكشف مصدر مسؤول في هيئة الأرصاد الجوية أنّ نسبة تلوث الهواء في القاهرة بشكل خاص بدأت تظهر خلال شهر يوليو/تموز الماضي، بعد عودة الحياة إلى طبيعتها. بالتالي، عاد الازدحام إلى الشارع، والتخلص من النفايات الصلبة والضارة بطريقة غير آمنة من خلال حرقها في الشوارع، ما أدى إلى ارتفاع نسبة الملوثات إلى مستويات خطيرة. ويتّهم المصدر، الذي يفضل عدم الكشف عن اسمه، وزارة البيئة بعدم الاستعداد الجيد لمواجهة أزمة التلوث، علماً أن الأمر كان متوقعاً بعد عودة الحياة إلى طبيعتها، من دون أي اكتراث للتأثير الصحي والاقتصادي، مشدداً على أنّ المصريين يختنقون وقد أوشكوا على التحول إلى مخلوقات تتنفس ثاني أكسيد الكربون والحديد والرصاص. ويستنكر سوء إدارة الملف البيئي الذي جعل القاهرة تحتل المرتبة الأولى من بين 10 مدن، لناحية تلوث الهواء والتلوث الضوئي والتلوث الصوتي أو الضوضاء عام 2018، بحسب مجلة «فوربس».

إلى ذلك، يرى أستاذ الأمراض الصدرية في جامعة عين شمس، ياسر مصطفى، أن زيادة التلوث في الهواء له آثار ضارة على الرئتين، ويؤدي إلى زيادة التهاب الشعب الهوائية، ونوبات الربو، وتهيج الأغشية المخاطية، والإصابة بأمراض القلب. كما أن كل أعضاء الجسم تكون مهددة بالأمراض نتيجة استنشاق الأدخنة والمواد الكيميائية، مشيراً إلى أن الإحصائيات أثبتت إصابة 17 في المائة من الأطفال بحساسية صدرية في محافظات عدة، بسبب تلوث الهواء، نصف هؤلاء من سكان القاهرة الكبرى. وبالتالي، تؤثر الملوثات على الجهاز التنفسي للأطفال مباشرة، ما يسبب ضيقاً في الشعب الهوائية، مع انخفاض في مستوى الأوكسجين في الدم. وكلما كان سن الطفل أصغر، يكون تأثير الملوثات أقوى، ويؤدي إلى تغيرات دائمة أو مستديمة في الشعب الهوائية والإصابة بأمراض الرئة.

من جهته، يشير الخبير في شؤون البيئة ياسر حسن، إلى أن تحسّن جودة الهواء خلال أيام حظر التجول كان مؤقتاً، كذلك ارتفاع نسبة التلوث بعد الحجر، نتيجة الكميات الكبيرة من عوادم الوقود سواء من المركبات والمصانع، إضافة إلى الطائرات، ما أدى إلى أضرار بيئية. ويوضح أنّ التلوث بأنواعه المختلفة يهدد حياة المصريين، ويستدعي تدخلاً عاجلاً. ويشير إلى أنّ هناك الآلاف من السيارات التي تجوب شوارع القاهرة يومياً ولا تصلح للسير، بسبب سوء صيانة محركاتها، وبالتالي زيادة كمية الانبعاثات الناتجة عن العوادم. ويؤدي الازدحام المروري إلى آثار بيئية مباشرة، وبالتالي تداعيات بيئية وصحية واقتصادية واجتماعية خطيرة.

كما أدى التلوث البيئي الذي تشهده القاهرة إلى غضب العديد من المواطنين، ويؤكد البعض في حديثهم لـ «العربي الجديد» أنهم يعانون بشدة من التلوث البيئي، وهو ما أشار إليه المهندس علي مصطفى. يقول إنه يعاني بسبب ارتفاع مستويات التلوث في القاهرة حيث يعيش ويعمل، موضحاً أن نسبة التلوث أدت إلى شعور المواطنين بدرجة الحرارة المرتفعة نهاراً والرطوبة ليلاً. ويرى أسامة أحمد، وهو موظف، أن الحفاظ على البيئة يأتي في ذيل أولويات الحكومة المصرية، لافتاً إلى أن عدم الاهتمام بالبيئة أدى إلى زيادة الأمراض وحدّتها نتيجة تلوث الهواء الذي يحيط بنا طوال الوقت. ويقول ناصر محمود، وهو موظف في القطاع الخاص، إن تلوث الهواء وصل في القاهرة إلى معدلات غير محتملة. يتابع: «نعاني من آثاره المدمرة علينا وعلى أولادنا».

إيجابيات أزمة كورونا

يقول مصدر مسؤول في هيئة الأرصاد الجوية إنّ أزمة كورونا أدت إلى انخفاض نسبة الملوثات من غازات الكربون والكبريت، بسبب الحد من الانبعاثات الناتجة عن عوادم السيارات والمصانع، خلال فترة الإقفال. ويطالب بتشكيل لجنة تقصي حقائق بشأن الوضع الكارثي لتلوث الهواء، بعد إعادة فتح القطاعات في يوليو/ تموز الماضي.

تحقيق

إنجازات سودانية
قوانين لإزالة مظالم تاريخية

ثورة ما بعد ثورة... هذا أقل ما يمكن قوله عن التعديلات القانونية التي فرضتها الحكومة الانتقالية السودانية، من بينها تجريم ختان الإناث

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

قوبلت التعديلات التي أجرتها الحكومة الانتقالية السودانية، وتضمنت إلغاء عقوبة الإعدام للمرتدين عن الدين الإسلامي، وشطب عقوبة شرب الخمر لغير المسلمين، ورفع سن المسؤولية القانونية إلى 18 عاماً، والسماح للأم باصطحاب أطفالها إلى خارج البلاد من دون إذن الزوج، بردود أفعال مرحبة ورافضة من قبل المواطنين.

إضافة إلى ما سبق، شملت التعديلات قانون مكافحة جرائم المعلوماتية والقانون الجنائي والحقوق والحريات الأساسية، وفرض عقوبة على ختان الإناث بالسجن ثلاث سنوات بعد سجال اجتماعي ودِيني استمر عقوداً، كما ألغت التعديلات عقوبة الجلد في كل النصوص القانونية، إلا في الحدود المرتبطة بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية.

وأصدرت التعديلات نصاً جديداً في القانون الجنائي يمنع تكفير الأشخاص، على أن تصل عقوبة مرتكب هذه الفعل إلى 10 سنوات سجناً، مع ضبط مادة تجريم الدعارة بما يضمن عدم أخذ الناس بالشبهات. ويؤكد وزير العدل نصر الدين عبد الباري أن التعديلات الجديدة هدفت إلى تحقيق العدالة بين المواطنين، وعدم التمييز بين الأشخاص على أساس ديني، موضحاً أن المواطنين في حاجة إلى تعديلات كهذه بعد فرض تصورات دينية عليهم، وكان لزاماً على حكومة الثورة تعديل بعض ما هو موروث.

وحظيت تلك القوانين بترحيب واسع من قبل فئات اجتماعية كثيرة، خصوصاً غير المسلمين، ومنظمات دولية مدافعة عن حقوق الإنسان. ويرى الناشط علي مواقع التواصل الاجتماعي إيليا ويليم، إنه لمس تفاعلاً إيجابياً من المسيحيين، خصوصاً أنها ترد مسألة الحقوق والواجبات إلى معيار المواطنة، وتجعل الناس قادرين على تحديد خياراتهم وقراراتهم وسلوكهم بحسب قناعاتهم.

يضيف لـ «العربي الجديد» أن مسألة وحدة المجتمع السوداني لم تكن مكتملة طوال العقود الماضية بسبب قوانين معيبة فرضها النظام السابق على السودانيين، مستبعداً فرضية أن يكون للتعديلات الأخيرة تأثيرات سلبية على المجتمع، باعتبار أن كل فرد لديه ما يكفي من القناعات للالتزام بالطريق الصحيح.

من جانبها، توضح الناشطة في مجال الدفاع عن حقوق المرأة إنتصار العقلي، أن السودانيات هن أوائل الرابحات بسبب تعديل القوانين، وقد حققن مكسباً عظيماً من خلال تجريم ختان الإناث كعادة دفعت النساء الكثير من أثمانها، وإلغاء إلزامية الحصول على إذن من الزوج لاستخراج أوراق ثبوتية لأطفالها أو اصطحابهم في حال السفر إلى الخارج. يضاف إلى ما سبق رفع سن المسؤولية القانونية إلى 18 عاماً، علماً أن الأطفال كانوا يحاكمون بعد ظهور علامات البلوغ.

وتؤكد العقلي لـ «العربي الجديد» أن كل تلك المكاسب ما كان لها أن تحدث لولا نضالات المرأة السودانية التي قالت إنها ستواصل العمل في المستقبل للضغط من أجل المزيد من التعديلات التي تكرس التمييز بين الرجل والمرأة، مشيرة إلى أن جمعيات مدافعة عن حقوق المرأة سلمت في الأيام الماضية مذكرة من أجل إقرار تشريع يحمي المرأة في مناطق النزاعات، وتوقعت إقراره قريباً التزاماً بالمواثيق والعهود والقرارات الدولية، خصوصاً القرار 1325 الصادر عن الأمم المتحدة.

وعلى الضفة الأخرى، وقفت تيارات دينية بقوة ضد التعديلات الأخيرة التي رأت أنها تخالف الشريعة الإسلامية وتدمر أخلاق المجتمع، بحسب ما جاء في بيانات كثيرة. وصعّدت تلك التيارات مواقفها من خلال تظاهرات واحتجاجات، وقررت أن تكون أسبوعية بعد كل صلاة جمعة.

في المقابل، كان رأي الداعية الإسلامي أحمد صباح الخير مختلفاً. ورأى أن هناك فهماً خاطئاً للتعديلات ومحاولة من قبل البعض لاستغلالها سياسياً. أكثر من ذلك، رأى أن إلغاء مادة تجرم ختان الإناث يتطابق تماماً مع تعاليم الدين الإسلامي بعدما ثبت حجم الأضرار التي يتسبب بها الختان. ويدعو صباح الخير، في حديث لـ «العربي الجديد»، إلى مزيد من التوعية بين المواطنين وشرح أهداف التعديلات وفوائدها ليدرك المجتمع الحقيقة ويلتزم بها ويقتنع أنها سنت لمصلحته. ويشير إلى أن إدخال مادة تجرم التكفير سيقلل من الاحتقان المجتمعي والمذهبي والطائفي، لأن كثيرين تأذوا من التكفير، ما عرّض البعض لخطر القتل.

إلى ذلك، يرى الكاتب الصحافي بكري المدني أن «قيمة القوانين وقضيتها تظهر بشكل أساس في تفسيرها. لذلك، نجد أن المشرع يجتهد دائماً في أن تكون الأمور واضحة وغير قابلة للتأويل في معظم الأحيان». ويلفت إلى أن «التعديلات التي أجرتها حكومة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك أتت بنصوص تعزز الخلافات، وكان أولى إرجاءها إلى حين قيام مؤسسات تشريعية منتخبة».

ويؤكد المدني لـ «العربي الجديد» أهمية تلك التعديلات، مشدداً في الوقت نفسه على أنها ما زالت غامضة، مستشهداً بنص تجريم ممارسة الدعارة، الذي يشترط تعريف المكان الذي يمارس فيه هذا النشاط على أنه مخصص للدعارة قبل تجريم من يضبط بممارسة هذا النشاط. ويؤكد أن من شأن ذلك حماية كثير من الناس وسمعتهم من طائلة مادة تأخذ الناس بالشبهات على الطرقات أو المكاتب أو غيرها من أماكن ليست معدة سلفاً لممارسة الدعارة بشكل معلن أو واضح. لكنّ هذا التعديل يبقى جدلياً ويحتاج إلى تفسير كامل. كذلك الحال بالنسبة للحفاظ على حقوق غير المسلمين الذين يجب ألا يخضعوا للتشريعات الإسلامية في مسألة بيع الخمور وحتى تناولها، بما لا يتعارض مع حق وحرية الآخرين. يضيف: «أكبر قضية عالجتها التعديلات الأخيرة في تقديري هي مسألة حد الردة، إذ جزم كبار علماء المسلمين بأنه لا اجتهاد مع النص... والنص القرآني واضح في مسألة الردة، وقد نصّ صراحة على حرية الاعتقاد الشخصي من دون طعن في معتقدات الآخرين».

ويوضح أنه «لو أبعدنا الصراع السياسي عن الآثار الاجتماعية المنتظرة لتلك التعديلات، فيمكن القول إنها تحفظ حقوق الأفراد داخل المجتمعات المتباينة والسلم الاجتماعي عموماً. عدا ذلك، يمكن أن تكون مدعاة للفتنة الدينية والاجتماعية، ما يجعلني أجزم بأنها مطلوبة لكنها جاءت في غير وقتها».

تظاهرة تطالب بإقرار أهداف الثورة (محمود حجاج/ الأناضول)

تجاهُل الاتفاقيات

يُعد السودان من الدول القليلة التي لم توقع على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، كما لم يوقع على بروتوكول الميثاق الافريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في افريقيا (بروتوكول مابوتو). وأشارت المديرة الاقليمية للمبادرة الاستراتيجية للنساء في القرن الافريقي، هالة الكارب، الى عدم تعديل قانون الاغتصاب في مناطق النزاعات واستخدام الحمل كقرينة لتجريم المرأة بعقوبة الزنا وغيرها.

إيكولوجيا

إفراط في التفريط

محمد احمد الفيلابي

آدم إبراهيم نازح بيئي، قدم بأسرته إلى العاصمة الخرطوم عندما ضنّت عليه بيئته بأهم حاجاته، فخشب الوقود أصبح توفيره كالمًا، يحتاج مسيرة ساعات في كل يوم، ولربما يتعرض الأبناء، والنساء، خاصة، لمجموعات المتفلتين من مهددي السلام. كثيرون مثله لم يجدوا مأوى سوى البنايات. يعمل آدم حارساً لإحداها، بينما يمارس أعمالا هامشية، من بينها مهنة الجزار المتنقل، حيث مثّل عيد الأضحى موسماً لمتهني هذه المهنة، يتلقون عليها أجراً بجانب تنازل الأهالي عن أجزاء من الذبائح، أهمها الجلد. بيد أن الأمر اختلف كثيراً هذا العام، إذ لا أحد رغب في استلام الجلود، ولم يتمكن الكثيرون من تخزينها بعد المعالجة، فقد زاد الأمر سوءاً بهطول الأمطار الغزيرة ذلك النهار، أي بعد سويعات من نحر المبكرين لأضحياتهم، وتواصلت أعمال النحر في ظل تواصل الهطول لليوم الثاني والثالث والرابع للعيد.

تقول آخر الإحصائيات (2017) إن سكان الخرطوم قد تجاوزوا الثمانية ملايين، ولا توجد إحصاءات دقيقة لعدد الأسر، بيد أن إحدى الدراسات حول النازحين تقول بوجود قرابة المليون أسرة. هذه الأسر المستقرة التي تنحر الذبائح لم تجد جهة تستلم منها الجلود، مثلما كان يحدث في الأعوام السابقة، حيث كانت تتلقفها المحليات، والمساجد والمبادرات الخيرية.

لن يفيد أن نؤشر نحو جهة بعينها تعمل جهدها لإفشال الثورة وزيادة السخط الشعبي على الحكومة الانتقالية، فقد حدث ذات الأمر في مصر في العام الماضي، حين فضل السكان التخلص من الجلود في المصارف والشوارع والترع، نسبة لانخفاض أسعارها. إلا أن الأمر هنا في الخرطوم ازداد سوءاً بانتشار القطعان في كافة الشوارع والميادين والساحات الصغيرة. مئات الآلاف من القطعان، القادمة من الولايات، والمزارع المحلية.

كيف غضّت السلطات الطرف عن هذه الفوضى خاصة في موسم الخريف، الأمر الذي ينذر بتلوث على أكثر من مستوى؟ لماذا لم يتم تخصيص أماكن محددة تحت بصر السلطات المحلية، تتمكن بعدها من إزالة المخلفات؟ ولماذا لم تعمل الجهات المسؤولة على إرشاد المواطنين حول كيفية التعامل مع الجلود ريثما يتم استلامها، بوصفها ثروة قومية ذات أهمية اقتصادية كبرى؟ ألا يعتبر الأمر إفراطاً في التفريط؟ سكان العاصمة وبعض المدن والقرى موعودون بموجة جديدة من الأمراض التي يتسبب فيها انتشار الحشرات من ذباب وديدان وهوام أخرى، بجانب تلوث الهواء بالروائح الكريهة نتيجة للتعفن البكتيري للجلود، ومخلفات الذبائح الأخرى، مع النفايات المتراكمة قبلاً، كل ذلك في ظل غرق الشوارع والساحات بمياه الأمطار التي لا تجد فرصة للتصريف الكافي.

(متخصص في شؤون البيئة)

مشاكل نفسية يجب التعامل معها قبل الإنجاب

والد يلاعب طفله في روسيا (سيرغي بوبيليف/ Getty)

أظهرت إحدى الدراسات أن المشاكل النفسية المتعلقة بتقدير الذات والوظيفة وحتى بين الزوجين يمكن أن تؤثر بشكل كبير على المولود الجديد. لذلك، من المهم التعامل مع كل هذه المشاكل الموجودة قبل قرار إنجاب الأطفال. في هذا السياق، بعدد موقع «برايت ساید» بعض المشاكل النفسية الأساسية التي ينصح بحلحلتها قبل قرار إنجاب الأطفال، وهي:

1 - لديك أطفال بالفعل، وما زالت تريدين المزيد

تحدثت إحدى النساء عن بعض التفاصيل المتعلقة برغبتها الدائمة في إنجاب الأطفال. لديها بالفعل خمسة أطفال، وتدرك أن عمرها لا يسمح لها بالإنجاب مجدداً، إلا أنها لا تستطيع التوقف عن التفكير في الأمر. ويتضح أن الرغبة في ملء الفراغ الداخلي الناتج عن الطفولة غير السعيدة قد تكون السبب الرئيسي لهذا الشعور. لذلك، فإن الرغبة في المزيد والمزيد من الأطفال ليس جيداً، ويمكن أن يكون مشكلة يجب العمل على حلها من خلال متخصصين.

2 - يتوقع الثنائي أن إنجاب طفل سيساهم في إنقاذ العلاقة بينهما

خلال الدراسة، تحدث 67 في الأزواج عن انخفاض في الرضا عن العلاقة بعد ولادة الطفل الأول. وعادة ما يحدث هذا الانخفاض ما بين 6 أشهر للنساء و9 أشهر للرجال بعد ولادة الطفل. لذلك، إذا كنت تخطط لإنقاذ الزواج بهذه الطريقة، فهي ليست فكرة جيدة.

3 - مهنتك هي أولويتك الرئيسية

إدمان أحد الوالدين على العمل يؤثر سلباً ليس فقط على حياة الثنائي، بل أيضاً على الأطفال. عادة ما يتّم إهمال الأطفال عاطفياً وجعلهم يشعرون بأنهم «غير مرئيين». ونتيجة لذلك، يمكن أن يبدأ الأطفال في الشعور بالذنب وقلة احترام الذات.

4 - أنت غير راض عن حياتك الخاصة

بحسب جامعة ولاية ميشيغان، يتعلم الأطفال الصغار تقليد والديهما. وهذا يعني أن طفلك سيشبهك كثيراً. لذلك، من المهم أن تكون الأهل واثقين من أنفسهم ولديهم أهداف ورغبات. خلافاً لذلك، فإن عدم اليقين يمنع الأطفال من تحقيق أهدافهم في المستقبل.

5 - تعاني من القلق والإجهاد

كشفت الدراسة أن المشاعر السلبية للآباء قد تؤثر على نمو أطفالهم بطريقة سيئة. ويعتقد الخبراء أن التأثير القوي بشكل خاص يحدث في السنة الأولى من حياة الطفل. نتيجة لذلك، من الممكن أن يكتسب الأطفال سلوكيات سلبية ومزاجاً سلبياً. القاعدة ببساطة: سعادتك ستجعل طفلك سعيداً.

(ربى أبو عمو)

تونس: جبر الضرر نصوص بلا تطبيق

تونس ـ **مريم الناصري**

ينصّ الفصل 11 من القانون الأساسي للعدالة الانتقالية في تونس على أنّ «جبر ضرر ضحايا الانتهاكات حقٌ يكفله القانون، فيما الدولة مسؤولة عن توفير أشكال الجبر الكافي والفعال بما يتناسب مع جسامة الانتهاك ووضعية كل ضحية». كذلك، أقرّ الفصل 41 من القانون الأساسي للعدالة الانتقالية إنشاء صندوق يُطلق عليه اسم «صندوق الكرامة وردّ الاعتبار لضحايا الاستبداد» يجري تنظيمه وتسييره وتمويله بأمر حكومي.

وعلى الرغم من كونه أول قانون منصوص عليه في تونس بعد الثورة، فإنّ ضحايا النظاميْن السابقيْن (حقبتا الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي) انتظروا تنفيذ قانون العدالة الانتقالية وصرف تعويضات جبر الضرر طويلاً. وكثيراً ما نددوا بتأخر إنشاء صندوق الكرامة وتنظيمه، وتأخر البحث عن التمويلات الكافية له، مؤكدين أنّ كلّ ذلك سيبقى رهين إرادة سياسية من الرئاسات الثلاث بعيداً عن كلّ التجاذبات السياسية.

بعد مرور أربع سنوات على سنّ قانون العدالة الانتقالية، نصّ قانون المالية لسنة 2014 على إنشاء صندوق الكرامة وضرورة تنظيمه، و«تتأتّى موارد الصندوق من اعتمادات ترصدها الدولة بقيمة 3 ملايين دولار عند فتح الصندوق، ومن نسبة من الأموال العائدة لميزانية الدولة والمتأتية من تنفيذ القرارات التحكيمية الصادرة عن لجنة التحكيم والمصالحة، ومن الهبات والتبرعات والعطايا غير المشروطة، ومن كلّ المصادر الأخرى التي يمكن رصدها لفائدة الصندوق طبقاً للتشريعات الجاري العمل بها». وعلى الرغم من ذلك فإنّ الأمر المنظم للصندوق لم يصدر إلّا عام 2018 بعد شد وجذب بين الحكومة وهيئة الحقيقة والكرامة حول تركيبة هذا الصندوق وتحديد طرق التصرّف فيه. وتولّت هيئة الحقيقة والكرامة قبل انتهاء مهامها توزيع مقررات لجبر الضرر على الضحايا تتألف من 18 ألف مقرر جبر ضرر مادي، و15 ألف مقرّر جبر ضرر معنوي. ويأمل الضحايا إلى اليوم في تنفيذ مقرّر جبر الضرر المادي وضخّ أموال بالصندوق لمساعدتهم في إنشاء مشاريع صغرى، بعد حرمانهم لسنوات عدّة من العمل في القطاعين العام والخاص، على الرغم من قناعة أغلبهم بصعوبة الأمر ووعيهم بالعبء الكبير الذي يمثله الصندوق على خزينة الدولة، كما أنّ تلقي هبات من الداخل ومن المنظمات والجمعيات يبدو صعباً لغياب مصادر التمويل، فيما الرهان على تمويلات خارجية يبدو أصعب.

في هذا الإطار، يشير العلمي الحصّري، رئيس جمعية الكرامة لـ«العربي الجديد» إلى أنّ «الضحايا لا يمكن أن يعوّلوا على المبلغ الذي ستخصصه الدولة لجبر الضرر، فثلاثة ملايين دولار لن تعوّض حتى 20 أو 30 في المائة من الضحايا». يتابع أنّ «الأزمة السياسية بالبلاد والصراعات الحزبية أثّرت بشكل كبير على عدّة ملفات، بما في ذلك ملف العدالة الانتقالية وجبر الضرر. لكنّ ذلك لن يمنع الضحايا من تنفيذ سلسلة من التحركات للمطالبة بحقوقهم في «يبدو أنّنا سننتظر طويلاً، وقد لا نحصل على أيّ تعويضات بتاتاً»

التعويضات التي ترفضها عدّة أطراف وترى أنها عبء كبير على خزينة الدولة».

في المقابل، تكاد تنتهي مهلة السنة التي حدّدها قانون العدالة الانتقالية لانطلاق صرف تعويضات جبر الضرر. ويشير عبد الحميد الطرودي، الناطق الرسمي باسم اللجنة الوطنية لضحايا الاستبداد، لـ«العربي الجديد» إلى أنّ «ملف العدالة الانتقالية بقي خاضعاً للتجاذبات السياسية طوال السنوات العشر الأخيرة، لا سيما بوجود عدّة أطراف ترفض مبدأ التعويض. وهو ما عطّل تفعيل صندوق الكرامة الذي ينتظره أكثر من 18 ألف ضحية». يضيف: «بعض الضحايا توفوا بعد الثورة (2010) من دون محاسبة جلاديهم ومن دون الحصول على تعويضات أو حتى مجرّد اعتذار عما طاولهم من تعذيب وقمع». ويؤكد أنّهم «سيقودون سلسلة من التحركات إلى أنّ يقع تفعيل الصندوق». إسماعيل الكتاري متمتع بالعفو العام، وأحد المعنيين بجبر الضرر المادي، جرى تشغيله في وزارة المرأة، بأجر لا يتجاوز 120 دولاراً في الشهر، ينتظر كغيره جبر الضرر والحصول على تعويض بقيمة 40 ألف دولار، لبدء مشروع خاص به، لا سيما أنّ دخله الشهري لا يكفي لتلبية حاجيات عائلته. يقول لـ«العربي الجديد»: «حُرمت من العمل طوال سنوات ما قبل الثورة بسبب انتمائي السياسي... وحتى حصولي على عمل بعد الثورة لم يكن بالوظيفة التي من الممكن أن تعوضني عن سنوات الحرمان من عمل يحفظ كرامتي وعائلتي. نحن الآن ننتظر تنفيذ قرارات جبر الضرر وصرف تعويضات الضحايا، ويبدو أنّنا سننتظر طويلاً، وقد لا نحصل على أيّ تعويضات بتاتاً في ظل الظروف الاقتصادية التي تمرّ بها البلاد، بالإضافة إلى رفض عدّة أطراف في البرلمان مبدأ التعويض لضحايا النظام السابق».

تحركات المتضررين ستعود إلى الشارع (العربي الجديد)

كورونا والحرب يربكان مدارس ليبيا

مع استمرار سلطات ليبيا في مواجهة كورونا، دار جدال حول قرارات وزارتي التعليم، بشأن عودة المدارس والامتحانات

طرابلس ـ **العربي الجديد**

بعد مرور نحو ثلاثة أسابيع على قرار وزارة التعليم في شرق ليبيا تمديد تعطيل المدارس لم تعلن عن قراراتها الجديدة بشأن أوضاع التلاميذ الحاليين، بينما قررت حكومة الوفاق في الغرب الاستمرار في تدريس تلاميذ المرحلة الثانوية بعد عودتها في الثامن من يوليو/ تموز الماضي، على أن يكون موعد الامتحانات النهائية في مطلع أكتوبر/ تشرين الأول المقبل.

فضّل معظم تلاميذ المرحلة الثانوية اللجوء إلى المدارس الخاصة، والخضوع لدورات، بدلاً من الذهاب إلى المدارس الحكومية، لتعويض النقص الكبير في دراسة المناهج المقررة. تؤكد طيبة النوفلي، تلميذة الثانوية العامة، في إحدى مدارس طرابلس، أنّ المعلمين لم يلتحقوا بالكامل بأعمالهم ما تسبّب في تراكم المواد. تبدي في حديثها إلى «العربي الجديد» انزعاجها من أساليب إدارة الوزارة للعملية التعليمية بواسطة المنصات الإلكترونية والفضائيات التي خصصت عبرها ساعات طويلة لبث عشرات الدروس لشرح المقررات الدراسية، مشيرة إلى ضعف أداء المدرسين في تلك المنصات والفضائيات من جانب، وظروف البلاد السيئة من جانب آخر، ما لا يوصل العملية التعليمية إلى أهدافها. تضيف أنّ زمن بث الدروس في الفضائيات غير ثابت، وتقول: «بسبب انقطاع الكهرباء طوال ساعات، لم أعد أعرف متى أستخدم المولّد الكهربائي الخاص بمنزل أسرتي لأتابع التلفزيون، فتارة تكون الدروس في الصباح وأخرى في المساء، والأدهى أنها في بعض المرات تبثّ منتصف الليل، ما أدّى إلى توتر لدينا مع عبء نفسي يضافان إلى ظروفنا الخاصة».

وكان مئات من أهالي التلاميذ قد نظموا وقفة احتجاجية أمام بعض مقار مكاتب التعليم التابعة للوزارة في طرابلس احتجاجاً على الارتباك والقرارات العشوائية الصادرة عن الوزارة بشأن العودة للدراسة ومواعيد الامتحانات. يقول عبد الستار العربي، وهو ولي أمر تلميذين في المرحلة الابتدائية، لـ«العربي الجديد»، إنّ «الوزارة أعلنت، مطلع الشهر الماضي، عمن استثنت من قرار العودة للمدارس، لكنّ القرار حدّد الموظفين والمعلمين والكادر العامل بالمدارس والوزارة، مع تجاهل عجيب جداً لتلاميذ الابتدائي، ممن خسروا عاماً دراسياً كاملاً، ولا نعرف ما الذي سيكون عليه مصيرهم في العام المقبل». ويبدو أنّ الوزارة ستستفيد من لوائح التعليم التي تقرر مبدأ ترفيع تلاميذ المرحلة الابتدائية من دون إجراء امتحانات، لتجاوز ظروف هذا العام، بحسب عبد الله القصّاص، الموظف بإدارة التفتيش في مكتب التعليم بطرابلس، لافتاً إلى أنّه قرار خاطئ وستكون له تبعات سلبية. ويوضح لـ«العربي الجديد» أنّ «ترفيع تلاميذ المرحلة الابتدائية للسنوات التالية لا يجري عادة إلا بعد إكمال مناهجهم الدراسية، وهو ما لم يتوفر هذه السنة، فكيف سيدرس تلميذ السنة الثانية مقررات السنة الثالثة قبل إكمال مقرراته الحالية؟». ويلفت القصّاص إلى أنّ الوزارة أهملت تلاميذ هذه المرحلة بشكل كبير، حتى إنّها لم تخصص لهم حصصاً لمتابعة الدروس عبر الفضائيات والمنصات الإلكترونية.

ويعبر العربي بدوره عن قلقه تجاه الإجراءات الحكومية بشأن عودة التلاميذ، متسائلاً: «هل أوعزت الوزارة عندما قررت عودة تلاميذ المرحلة الثانوية لإدارات المدارس بإجراءاتها بشأن التباعد بين التلاميذ منعاً لتفشي كورونا؟». ويؤكد أنّ هذا لم يحدث ولم تعلن الوزارة عن شيء من هذه الإجراءات. لكنّ رئيس لجنة العودة المدرسية بالوزارة، محمود الوندي، يؤكد أنّ قرار العودة لتلاميذ الشهادات قرار اختياري، ويحقّ لمن يريد التخلف أن يتخلف، لكنّ قرار الامتحانات إجباري، مشيراً إلى أنّ الوزارة تدرس إعداد المدارس والقاعات التي ستستقبل الامتحانات. ويقرّ الوندي بحقّ الأهالي والتلاميذ في التعبير عن الغضب، ويقول لـ«العربي الجديد» إنّ «وباء كورونا عامل ضغط على بلدنا الذي لم يتعافَ من سنوات الحرب، ولدينا مشاكل يجب وضع حلول لها تتعلق بالنازحين وغيرها من الملفات».

في شرق البلاد، لم يتسلم عياد الزوي، مدير مدرسة الانطلاقة ببنغازي، أيّ تعليمات من وزارة التعليم هناك، بشأن عودة تلاميذ الشهادات من جانب ولا بأوضاع تلاميذ المراحل الأساسية والمعاهد المتوسطة، من جانب آخر، مؤكداً أنّه يستقبل مئات الأسئلة من قبل الأهالي الغاضبين من دون أن يكون لديه جواب.

وما زالت عشرات الأسر تعاني من أزمة نزوح، سواء من جانب مهجري مدينة بنغازي أو نازحي العاصمة طرابلس، ما يعتبره العربي مشكلة متراكمة لم تتمكن السلطات من حلّها بعد. أما النوفلي فتشدد على ضرورة توفير العامل النفسي، مع استقرار الأسرة، لتمكين التلاميذ من التحصيل الدراسي، ثم الأداء الجيد في امتحاناتهم.

تلاميذ الابتدائي لم يعودوا إلى صفوفهم (جوزيف عيد/ فرانس برس)

نظّم مئات من الأهالي وقفة احتجاجية أمام بعض مقار مكاتب التعليم